

سعادة الدكتورة رولا دشتي المحترمة

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الاسكوا)

معالي السيدات والسادة الوزراء

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أشارك إلى جانب أصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين وصناع القرار في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021، والذي نأمل من خلاله للوصول إلى مخرجات تسهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، كما أود أن انتهز الفرصة لأشيد بالجهود الدؤوبة والمتواصلة التي تقومون بها جميعكم من أجل تحقيق هذه التطلعات التي ينشدها الجميع.

الحضور الكريم، إننا نشهد اليوم فرصة قيّمة للتشاور والحوار المتبادل حول التداعيات الاقتصادية التي تشهدها دولنا العربية والعالم أجمع بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ الربع الأول من عام 2020، بما يحتم علينا تحقيق الاستجابة الفورية لضمان استمرار التقدم والنمو الاقتصادي في مختلف الظروف والتحديات.

وفي ضوء ما نبذله من مساعٍ جادة نحو التعافي الاقتصادي، يجب علينا أن نواصل تقدمنا بكل عزيمة وإصرار من خلال مضاعفة كافة الجهود وتسخيرها لما فيه خير وصلاح الجميع.

وفي هذا السياق، يطيب لي أن أنوه بالإجراءات الاستباقية والتدابير الوقائية التي اتخذتها مملكة البحرين وفق خطط استراتيجية محكمة اتسمت بالمرونة التامة للتغلب على تبعات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحد من انتشارها، حيث وضعت المملكة صحة وسلامة المواطنين والمقيمين كهدف أساسي وأولوية قصوى في كافة القرارات والمبادرات التي تم إطلاقها باعتبارهم الهدف الأعلى الذي تلتف حوله كافة الجهود والمساعي.

ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومتابعةً لأوامر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله؛ تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية في مارس 2020 تجاوزت قيمتها حتى الآن 4.5 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين. وتم وضع مبادرات الحزمة بناءً على 3 أهداف رئيسية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المحافظة على العمالة الوطنية، واسناد الأفراد والقطاعات المتضررة عبر توفير السيولة اللازمة، ووضع البحرين بالموقع الأنسب للاستفادة من التعافي الاقتصادي.

وتضمنت الحزمة مبادرة تكفل الحكومة بدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، ودفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، كما أصدر مصرف البحرين المركزي عدد من القرارات لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك وذلك لإعطائهم المرونة اللازمة للتعامل مع طلبات العملاء لتأجيل الأقساط أو للتمويل الإضافي، بالإضافة إلى ذلك تم مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار ليصل إلى 200 مليون دينار لدعم القطاع الخاص، كما تمت إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة من تداعيات الجائحة. إلى جانب ذلك، تم دعم الأفراد والشركات بإعفاء أو تخفيض عدد من الرسوم المستحقة. كما حرصت مملكة البحرين على تسخير التكنولوجيا الحديثة في مختلف الخدمات المالية والقطاعات الاقتصادية لتعزيز جودة الخدمات ودعم كفاءتها.

واليوم، فإننا نستبشر وبتفاؤل كبير ببوادر التعافي الاقتصادي مع حلول عام 2021، ونأمل بأن تكون المرحلة القادمة أفضل بكثير مما شهدناه مسبقاً من تحديات، كما إنني أؤكد على ثقتي التامة بأننا سنواصل جميعاً بعزم أكيد في التقدم نحو التعافي الاقتصادي بما سينعكس إيجاباً على أهدافنا الموحدة وطموحاتنا المنشودة بأن تكون اقتصاداتنا العربية أكثر تطوراً واستقراراً.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أكرر شكري للقائمين على هذا المنتدى الهام في دعم الجهود لتحقيق كل ما من شأنه أن يصب في صالح الاقتصاد العربي، مؤكدةً بأننا نمضي بمشيئة الله في الطريق الصحيح نحو التغلب على تحديات الجائحة وتعزيز قوة ومثانة اقتصاداتنا العربية.

وفقكم الله جميعاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته